لا عزاء للكويتيين!

صلاح مضف المضف
Salahalmudhaf@yahoo.com

تعب شعب الكويت وأصابه الملل من تبعات ما يحدث بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلافات مستمرة سواء بين النواب بعضهم مع بعض من جانب، أو بين المجلس والحكومة من جهة أخرى، ليصبح الخاسر والمتضرر الأكبر في نهاية المطاف، هو الشعب نفسه.

فالحكومة تتلاعب بالنواب التابعين لها من أجل مصلحة خاصة، وآخرها ما يتردد الآن في الأوساط جميعها عن إمكان الحل غير الدستوري للمجلس، ويعللون ذلك بأن خلافات النواب الدائمة وعدم تعاون المجلس مع الحكومة هما السبب في عرقلة الحكومة عن إحراز أي تقدم أو إنجاز.

وهنا بدلاً من العمل على علاج ضعف الحكومة والمجلس بالإصلاح أو تغييرهم بشخصيات أكثر كفاءة وخبرة، كان الخيار الثاني، وهو الحل غير الدستوري.

فهل هذا هو الحل بالحل؟!

وهل سيتقبل الشعب الكويتي ذلك الحل؟!

وهل أصبح المجلس بالفعل، هو العقبة فى عرقلة إنجاز الحكومة لبرنامجها؟!

وهل يوجد بالفعل برنامج للحكومة تريد إنجازه؟!

أعتقد أن الشعب الكويتي أكبر من أن يُستهزأ به، لأنه شعب واع وقادر على رد أي إنسان يفكر في أن يتلاعب به.

كما أنه لم، ولن، يقبل بهذا الحل الذي يترك للحكومة أن تفعل ما تشاء من دون حسيب أو رقيب.

هذه الحكومة التي تدعي الإصلاح وتدعو إليه، وهي أكثر الحكومات بُعداً عن الإصلاح!

وإلا فما معنى أن يستجوب وزير النفط السابق الشيخ علي الجراح واستقالته من منصبه للأسباب التي يعرفها الجميع، ثم يعين نائباً لوزير الديوان بدرجة وزير، فهل هذا تحد لإرادة الشعب الكويتي؟!

وما معنى تمرير المعاملات الخاصة لبعض النواب، ومعاملات العلاج في الخارج، والرشاوي؟ وما هو مقابل ذلك؟!

لماذا تطالبون وتدّعون الإصلاح وأنتم لستم أهله؟!

إن ما يجري في الكويت من تأزيم بين السلطتين نتيجة مؤكدة لعدم تنظيم العمل الحزبي فيها، الذي لو وُجد لكانت له ثمار جادة مثل إصدار برنامج عمل متكامل يصب في مصلحة البلاد، وهو ما لا تريده السلطة!

كما أن ما يحدث في الكويت الآن من وجود بعض الوزراء والنواب ممن يفتقرون إلى الخبرة السياسية، لذا فقد نتج عن ذلك خوض معارك تافهة، وخلق أزمات، وتصفية حسابات، ومتاجرة بعض النواب ببعض الوزراء، لتكون ورقه رابحة لهم في الانتخابات من أجل البقاء و«الاسترزاق»!

ناهيك عن استغلال وانتهاز بعض الشيوخ لذلك، إن لم يكن هم من تسببوا في تلك الأزمات.

ومن هنا جاء ما يتردد بالحل غير الدستوري، كما ذكرنا سابقا، بسبب كثرة الخلافات بين أعضاء المجلس، والتأزيم ما يعرقل حركة التنمية بالبلاد.

ويسبق تلك الخطوة، الإعداد لسيناريوهات أزمات يتوقع تطبيقها لدى عودة جلسات مجلس الأمة للانعقاد ويخدمها، بالطبع، شخصيات من توابع بعض النواب والحكومة، ويترأسهم شيخ المعارك المعروف عنه كفاءته وقدرته ونفوذه في مثل هذه المعارك. ومن ثم، يتم تعديل بعض مواد الدستور لإخلاء الساحة، عن بكرة أبيها، لتصبح حكراً على سلطة وحيدة، وهي الحكومة وبعض أفراد الأسرة.... « ولا عزاء للشعب الكويتي»!!

أوقفوا هذا «العبث»!!

سعد العجمي
saadkrn@hotmail.com

أي إقرار يُتخذ بشأن الدستور يجب أن يكون تحت قبة البرلمان، لأن الحديث عن تعديل بعض مواده خارج هذا الإطار، هو انقلاب على المفاهيم الوطنية التي عشنا وتربينا عليها، وهو إساءة لمنظومة استثنائية خاصة ميّزت علاقة الشعب والأسرة الحاكمة في الكويت على مر السنين.

عودة أسطوانة «الحل غير الدستوري» المشروخة للدوران من جديد بترانيمها المقززه التي تصم الآذان، عكست حالة سياسية عاشتها، ومازالت تعيشها، البلاد تكمن في أجواء عدم الثقة المزمنة بين مؤسسة الحكم والمؤسسة التشريعية، وهي أجواء تغديها نظرة ريبة وتوجس دائمة من القيادة السياسية تجاه مجلس الأمة، وكأنه منافس على السلطة، وليس شريكاً في بناء الدولة عبر الرقابة والتشريع التي هي صلب اختصاصاته.

وإذا ما سلمنا بوجود سلبيات ومثالب في العمل النيابي لدينا، وهو نتاج تصرفات فردية في أحيان كثيرة، وجماعية، في أحيان أقل، فإن ما لا نرضاه ولن نسلم به، هو أن تكون تلك السلبيات مبرراً للانقضاض على الدستور والحياه البرلمانية لأي طرف مهما كان موقعه في مؤسسة صنع القرار، لأن في ذلك إخلالاً بنظام الحكم ذاته.

ومن المؤسف، أنه في الوقت الذي يؤكد فيه سمو الأمير، حفظه الله، على تمسك الأسرة الحاكمة بالدستور، وعدم جود نية لحل المجلس حلاً غير دستوري، أن تصدر دعوات لتعطيل الحياه البرلمانية من قبل أطراف في الأسرة الحاكمة، سواء من خلال مجالسهم، أو عبر الأقلام المتنفعة، لأن صدورهم ضاقت ذرعاً بالديموقراطية، إما لفقد مواقع سياسية، وإما لفتح ملفات مكاسب مالية غير شرعية.

قد لا نكون راضين عن الوضع السياسي الحالي وما وصلت إليه العلاقة بين السلطتين، لكن إلقاء تبعات وأسباب ذلك، على مجلس الأمة وحده، هو تجنٍ «خبيث» يمارس ضد المؤسسة التشريعية، وجنوح نحو تأصيل المشكلة وتغذيتها حتى تصبح غير قابلة للحل، ومن ثم حصر خيارات العلاج، وهو ما تسعى إليه تلك الأطراف لتحقيق أهدافها وطموحاتها حتى لو كان ذلك على حساب استقرار النظام السياسي وعلاقة الأسرة بالشعب.

الدستور ليس قرآناً منزلاً، وتعديل بعض مواده، وفقا لنصوصه، من أجل مزيد من الحريات، هو أمر متوقع سواء الآن أو في المستقبل المنظور، وهي حقيقة يجب الاستعداد لها، شئنا أم أبينا، لكن أي حديث عن التعديل والتنقيح لا يجب أن ينحصر في المجالس المغلقة، ليتم وفق أهواء بعضهم، بل عبر توافق وحوار بين الشعب ممثل في القوى الوطنية والتيارات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من جانب، وبين الأسرة الحاكمة ممثلة بشخصيات منتقاة عرفت برجاحة العقل والإيمان بالديموقراطية، من الجانب الآخر. والأهم من ذلك كله أن أي إقرار يُتخذ في هذا الشأن يجب أن يكون تحت قبة البرلمان، لأن الحديث عن تعديل بعض مواد الدستور خارج هذا الإطار، هو انقلاب على المفاهيم الوطنية التي عشنا وتربينا عليها، وهو إساءة لمنظومة استثنائية خاصة ميزت علاقة الشعب والأسرة الحاكمة في الكويت على مر السنين.

على كل، وحسب فهمي الشخصي، فإن ما كان متاحاً لمؤسسة الحكم من مساحة للمناورة في الماضي لقص أجنحة الديموقراطية، لم يعد متوافراً في الوقت الحاضر، في ظل متغيرات سياسية إقليمية، ونضوج في الفهم السياسي لدى الشعب، إضافة إلى فضاء إعلامي مفتوح وفعال سلط مجهره على الكويت كنموذج ديموقراطي في المنطقة. لذا فإن أي حديث عن محاولات بعض الأطراف في الأسره للالتفاف على الدستور هو «عبث» سياسي واجتماعي يجب على القياده العليا إيقافه، بل محاسبة من يقف وراءه.

> ما كان متاحاً لمؤسسة الحكم من مساحة للمناورة في الماضي لقص أجنحة الديموقراطية لم يعد متوافراً في الوقت الحاضر

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

مَن يحرك مَن؟ القوى السياسية أم الارادة الشعبية؟!

> هل مازال من الصحيح ترك مهمة إدارة حاضر الكويت ورسم مستقبلها السياسي بيد القوى الموجودة حالياً وحالتها هي ما نرى؟!

قوانا السياسية اليوم قد أضحت تعاني في الغالب ابتعاداً كبيراً عن النبض الشعبي وصارت تسير وفق أجنداتها الخاصة، إن لم يكن أجندات قياداتها، وتورطت في شبكة معقدة من العلاقات والمصالح مع الحكومة.

كتبت منذ عام تماما (23 يوليو 2006م)، مقالاً حول تعديل الدوائر وقلت فيه: إنه لم يكن لهذا الأمر أن يتم لولا تشكل جبهة شعبية حيّة أدت بدورها إلى تشكل كتلة برلمانية صلبة وقفت في وجه الحكومة، لكنني تنبأت يومها بأن هذه الجبهة الشعبية والكتلة البرلمانية الناتجة، وبعد تحقق ما أرادتا، قد وصلتا إلى نهايتهما، لأن سبب نشوئهما كان قد انحصر في هذا الهدف الوحيد، وبعده صارتا مجردتين من عنصر بقائهما متلاحمتين.

يومها قلت إن قوى الفساد لابد وأن تكون قد أدركت حقيقة أن الإرادة الشعبية تستطيع صهر الكتل البرلمانية المختلفة والنواب غير المتقاربين فكرياً في بوتقة واحدة، وبالفعل فمنذ ذلك الوقت شاهدنا كيف شنّت إرادة الفساد وبشكل كثيف حملة إعلامية مستعرة لإبراز نقاط الخلاف والاختلاف بين الكتل السياسية، ولنبش الخلافات الطائفية والفئوية في المجتمع.

وكذلك دقت أسافين كثيرة في محاولات تقارب القوى السياسية خشية منها أن تتشكل جبهة معارضة موحدة، كان آخرها من خلال التشكيل الحكومي الأخير حين استخدمت لعبة الموازنات السياسية عبر إدخال ممثلين عن هذه القوى لإحراجها وتقليم أظافر بعضها وكسر شوكة الآخر!

قوانا السياسية اليوم قد أضحت تعاني في الغالب ابتعاداً كبيراً عن النبض الشعبي وصارت تسير وفق أجنداتها الخاصة، إن لم يكن أجندات قياداتها، وتورطت في شبكة معقدة من العلاقات والمصالح مع الحكومة، جاء بعضها بنية الإصلاح من الداخل ربما، وجاء بعضها الأكبر مقصوداً ومرسوماً لأجل تعزيز مواقعها على حساب القوى المنافسة، مما جعلها جميعاً، وكنتيجة حتمية، بعيدة كل البعد عن موقع القوة الحقيقية في مواجهة الحكومة وفسادها.

لكن قاصمة الظهر هي أن هذه القوى السياسية قد ساهمت بشكل غير مباشر في تدهور واقعنا السياسي والتنموي حين لم تتصدَّ لاختطاف الديموقراطية الكويتية والاعتداء عليها أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، وضيعت اغتنام الفرصة التاريخية التي سنحت لها مع انتصار الإرادة الشعبية في ملحمة «نبيها خمس» لتعيد للديموقراطية مكانتها وقيمتها فتصعد بها إلى مستويات متقدمة من خلال الاستمرار بالمطالبة بالإصلاحات الشعبية الكثيرة الأخرى، لينتهي انتصار «نبيها خمس» وكأنه لم يكن!

ما أريد الوصول إليه من العودة بالذاكرة إلى هذا الموضوع غير الجديد، هو الوصول إلى سؤال: هل مازال من الصحيح ترك مهمة إدارة حاضر الكويت، ورسم مستقبلها السياسي بيد القوى الموجودة حالياً، وحالتها هي ما نرى؟! وأن يُترك الأمر بيدها بعيداً عن الإرادة الشعبية؟ أم حان لهذه الإرادة أن يكون لها كلمتها ودورها في تشكيل حراك هذه القوى، كما فعلت في «نبيها خمس»، أو ربما الإتيان بقوى شعبية فاعلة جديدة؟! سؤال إجابته عندك!

أنقرة... «عدالة وتنمية وتحديات»

د. ندى سليمان المطوع
n.almutawa@csfsku.com

«...أردوغان يتحدث بلغة الاقتصاد، والأتراك لا يصوتون للحزب ذاته مرتين متتاليتين»... جملة سمعتها بنفسي قبل عامين أثناء حضوري مؤتمر اسطنبول الذي أقيم تحت مظلة الاتحاد الأوروبي واستهدف إلقاء نظرة «غربية» على المعايير «الشرقية» للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن الأتراك، وللمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923، صوتوا لحزب «أردوغان» مرتين متتاليتين، وفاز الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا والمسمى بـ«حزب العدالة والتنمية»، في الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت قبل أيام للمرة الثانية، وبنسبة أكبر من سابقتها قبل خمسة أعوام، جاذباً نحو 47% من أصوات الناخبين الأتراك حتى حصل على ما يقارب 340 مقعداً من أصل 550 في البرلمان، أمام منافسيه من الأحزاب الأخرى، كحزب «الحركة القومية» اليميني، الذي ينظر إلى الأقليات العرقية والدينية بنظرة الشك والحذر، ويقاوم جهود الانضمام للاتحاد الأوروبي، وحصل على ما يقارب سبعين مقعداً، بعد أن حقق النسبة المطلوبة من الأصوات التي تسمح له بالعودة إلى الحياة السياسية حيث تشترط القوانين الانتخابية في تركيا أن تكون النسبة فوق عشرة في المئة، والحزب «الجمهوري» العلماني، الذي حصل على أكثر من مئة مقعد، والمفاجأة هي وصول الأكراد إلى البرلمان بوصفهم مستقلين، لأول مرة منذ عشر سنوات، وحصولهم على 27 مقعداً، ويراهن كثيرون على سعيهم إلى المطالبة بمنح الأقلية الكردية مزيداً من الحقوق.

وفي هذا السياق أذكر تقريراً قرأته للباحث «لارابي»، نشرته مجلة العلاقات الخارجية «فورين أفيرز» في عددها الأخير، تناول السياسة الخارجية التركية وارتداءها الثوبين الاقتصادي والأمني بعد فوز حزب «العدالة والتنمية»، وجذبها المحاور والأحلاف الإقليمية في المنطقة، باستضافتها خادم الحرمين الشريفين في زيارة تاريخية في العام الماضي، والرئيس السوري أيضاً، واستضافتها الرئيس المصري أيضاً. ويفسر «لارابي» اتجاه تركيا إلى الشرق الأوسط على أنه نابع من رغبتها في أن تكون «اللاعب الدبلوماسي» في المرحلة المقبلة، ويطرح الباحث أيضا مخاوفه من «أسلمة» السياسة الخارجية التركية.

أما لغة الاقتصاد التي يجيدها رئيس الوزراء التركي، فسبق أن تحدث بها أثناء زيارته للكويت عام 2005، طارقاً باب الاقتصاد الكويتي، وداعيا المستثمرين الكويتيين إلى دخول الأسواق التركية، والذين بدورهم لبّوا الدعوة بزيارتهم تركيا بصحبة رئيس الوزراء هذا العام.

لاشك أن التحديات المقبلة التي ستواجهها تركيا ليست بقليلة، وأبرزها محليا؛ اختيار رئيس ليحل محل «سيزار»، الذي انقضت فترة ولايته، وهنا نتساءل هل سيتأثر أردوغان وينتهج نهجاً أكثر وسطية نظراً إلى دخول المزيد من الليبراليين إلى البرلمان، وفي ضوء «الانقلاب الإلكتروني» المتمثل في بيان الجيش التركي الاحتجاجي على شبكة الإنترنت المناهض لترشيح «غول»، المتهم بمغازلة الإسلام السياسي، لمنصب الرئاسة؟ ... والتحدي الآخر يتعلق بمدى نجاح تركيا في مسعاها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من معارضة بعض الدول وإصرارها على رفض دخول أنقرة الاتحاد الأوروبي من بوابة «العضوية الكاملة»، إنما دخولها سيكون، حتماً، من نافذة «الشراكة المتميزة».

آلان ولفي

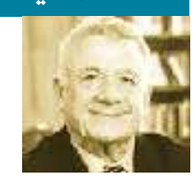

PROJECT SYNDICATE

حدود الليبرالية

> لا ينبغي للمجتمع الليبرالي أن يركز على ما نستطيع أن نقدمه للمهاجرين بل على ما يستطيع المهاجرون أن يقدموه لنا

كان سترو يريد أن يقول إن ارتداء النقاب هو بمنزلة اتخاذ القرار بالانغلاق على النفس والبعد عن كل المحيطين، وهو لم يزعم بذلك الرأي أن المسلمين لا ينتمون إلى بريطانيا العظمى، ولكنه في نفس الوقت لم يتفق مع الحجة التي يسوقها أنصار التعددية الثقافية التي تبيح للمسلم أن يرتدي أي ملبس تقليدي يرى أنه يعبر عن مشاعره الثقافية والدينية على أفضل وجه

حين يتصل الأمر بكيفية تنظيم الاقتصاد وما إذا كان من الواجب تنظيمه، فإن المجتمعات الغربية تعتمد في تقرير ذلك على تاريخ طويل في التعامل مع النظرية الليبرالية. ولكن حين يتعلق الأمر بالهجرة فلن تجد المجتمعات الغربية في تقاليدها الليبرالية ما يشير إلى كيفية التعامل معها، ونتيجة لهذا فإن أغلب الحوار بشأن الهجرة تهيمن عليه أصوات متعصبة، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة. وأشد هذه الأصوات رسوخاً وإصراراً ينتمي إلى ساسة يبذلون الوعود بحماية الكمال الثقافي للوطن ضد انحلال الأجنبي وشروره.

إن كراهية الأجانب عبارة عن رد فعل متعصب من جانب اليمين إزاء الهجرة، إلا أن التعددية الثقافية تمثل، إلى حد كبير، رد الفعل المتعصب نفسه من جانب اليسار. ذلك أن العديد من منظري التعددية الثقافية، على الرغم من تمسكهم بالانفتاح على المهاجرين، فإنهم ليسوا على القدر ذاته من الالتزام حين يتصل الأمر بانفتاح المهاجرين على أوطانهم الجديدة. فهم يرون أن القادمين الجدد، الذين يجدون أنفسهم في بيئة معادية لأساليبهم في الحياة، لابد أن يحافظوا على الممارسات الثقافية التي جلبوها معهم، حتى إن كانت بعض هذه الممارسات كزواج الصالونات، والتفرقة على أساس النوع، والتلقين العقائدي على سبيل المثال تتناقض مع المبادئ الليبرالية. وتحتل مسألة بقاء الجماعة مرتبة أعلى أهمية من الحقوق الفردية في الحسابات الأخلاقية التي يعتمد عليها العديد من أنصار التعددية الثقافية في هذا السياق.

من بين السبل الممكنة للحفاظ على الالتزام بالانفتاح في التعامل مع المسألة المحيرة المزعجة المتعلقة بالحدود الوطنية، أن نعترف بأن العالمية هي في الواقع طريق ذو اتجاهين. كان إيمانويل كانط يقول إن الظروف التي نجد أنفسنا بداخلها لابد أن نحكم عليها دوماً على ضوء الظروف التي كنا قد نجد أنفسنا بداخلها بالمصادفة.

من هذا المنظور، ليس من العدل أن يعيش شخص ما، تصادف أنه ولد في الولايات المتحدة، عمراً أطول وحياة أفضل من شخص آخر ولد في كينيا. هذا لا يعني أن الولايات المتحدة لابد أن تفتح حدودها أمام كل قادم من كينيا. إلا أنه لا يعني أيضاً أن قاطن مدينة نيويورك يجوز له أن يسلم بأن أياً من المزايا التي قد يتمتع بها مقارنة بقاطن نيروبي ترجع إلى مصادفة الميلاد في نيويورك وليس الجدارة والاستحقاق. ومن هذا المنظور الذي يطرحه كانط للعالمية، فإن أقل ما يتعين على المواطن الأميركي أن يقوم به هو أن يرحب بعدد معين من المهاجرين القادمين من أفريقيا.

إلا أن اعتناق العالمية يعني أيضاً أنه بمجرد أن يعترف المجتمع بأعضاء جُدد بين صفوفه، فإن هؤلاء الأعضاء الجدد لابد أن يلتزموا بالانفتاح على مجتمعهم الجديد. والحقيقة أن أنصار التعددية الثقافية لا يبدون أي اهتمام بدعم هذا الجانب من صفقة العالمية، إلا أن أنصار الليبرالية لابد أن يولوا هذا الجانب أشد الاهتمام.

قد يفهم المرء الأسباب التي تدفع المهاجرين، الذين يعيشون في دولة أجنبية قد يرون أنها معادية لهم، إلى اختيار الانغلاق على أنفسهم داخل مجتمعاتهم، والأسباب التي قد تدفع بعض الدول المضيفة كفرنسا على سبيل المثال إلى التسرع في مطالبة هؤلاء المهاجرين بتقبل أساليب الحياة الجديدة. إلا أن كل محاولة لممارسة حياة منغلقة داخل مجتمع مفتوح محكوم عليها بأن تؤدي إلى تدمير الذات في النهاية، وهذا ليس بالأمر الذي يتعين على أي مجتمع ليبرالي أن يشجعه.

في العام 2006 شهدنا مثالاً واضحاً لصفقة العالمية، حين تحدث وزير خارجية بريطانيا السابق جاك سترو عن قلقه بشأن النقاب (غطاء الرأس الكامل) الذي يضعه بعض النساء المسلمات. ولقد دافع سترو عن حق المرأة في ارتداء غطاء رأس أقل حجباً؛ إلا أنه أكد أيضاً أن شيئاً ما لابد أن يكون شديد البعد عن الصواب حين لا يستطيع المرء، أثناء محادثته مع شخص آخر، أن يتواصل مع ذلك الشخص وجهاً لوجه.

كان سترو يريد أن يقول إن ارتداء النقاب هو بمنزلة اتخاذ القرار بالانغلاق على النفس والبعد عن كل المحيطين. وهو لم يزعم بذلك الرأي أن المسلمين لا ينتمون إلى بريطانيا العظمى، ولكنه في نفس الوقت لم يتفق مع الحجة التي يسوقها أنصار التعددية الثقافية التي تبيح للمسلم أن يرتدي أي ملبس تقليدي يرى أنه يعبر عن مشاعره الثقافية والدينية على أفضل وجه. كما أنه لم يطالب باستيعاب المهاجرين بشكل كامل التقاليد البريطانية. بل إن سترو، ومن خلال مثال اختاره بعناية، كان يصور لنا ماذا يعني أن ننفتح على الآخرين بينما نتوقع الانفتاح من الآخرين في المقابل.

زعم بعض الناس أن سترو قد تدخل في الحرية الدينية حين اقترح على النساء المسلمات ماذا ينبغي عليهن أن يرتدين من ملابس. الحقيقة أن القيم الليبرالية تتضارب أحياناً فيما بينها. فقد أباح الإسلام، على سبيل المثال، أشكالاً معينة من تعدد الزوجات، إلا أنه لا يجوز لأي مجتمع ليبرالي أن يوسع من الحريات الدينية على النحو الذي قد يهدد التزامه بالمساواة بين الجنسين.

من حسن الحظ أن المثل الذي ضربه سترو لا يفرض مثل هذه المعضلة الحادة. ذلك أن ارتداء النقاب، كما أشار، لم يأت بأمر من القرآن، وهو يمثل خياراً ثقافياً وليس واجباً دينياً. وما دامت هناك سبل أخرى متاحة أمام المرأة المسلمة لتغطية رأسها، فإن الاتفاق على عدم ارتداء النقاب يشكل طريقة للتعبير عن الانتماء إلى عضوية المجتمع الليبرالي في مقابل أدنى قدر من التكاليف فيما يتصل بالتزامات المرء الدينية.

إن المسألة بالنسبة لليبراليين لم تكن قط ما إذا كان علينا أن نفتح الحدود بالكامل أو نغلقها بالكامل؛ فالمجتمع المفتوح أمام الجميع لن يمتلك من الحقوق ما يستحق أن يحاول حمايته؛ أما المجتمع المغلق في وجه الجميع فلن يمتلك من الحقوق ما يستحق أن يحاكيه الآخرون. وإذا كنا نبحث عن مبدأ مجرد نهتدي به حين نتعامل مع مسائل الهجرة، فإن الليبرالية عاجزة عن تقديم مثل هذا المبدأ.

إلا أن المجتمع الليبرالي ينبغي أن يسمح للناس بالدخول إليه وأن يفرض في الوقت نفسه بعض الشروط الاستثنائية التي يتعين عليه أن يمنع بعض الناس من الدخول إليه إذا ما اجتمعت فيهم هذه الشروط، بدلاً من منع الناس جميعاً من الدخول ووضع بعض الشروط الاستثنائية التي يسمح لبعض الناس بالدخول إليه إذا ما توافرت فيهم تلك الشروط. فضلاً عن ذلك فإن المجتمع الليبرالي لابد أن ينظر إلى العالم باعتباره مكاناً يعج بالاحتمالات والإمكانات، التي على الرغم من أنها قد تهدد أساليب الحياة المسلّم بها،فإنها ترغم الناس على التكيف مع تحديات جديدة بدلاً من محاولة حماية أنفسهم ضد الأجنبي والمجهول.

في النهاية، لا ينبغي للمجتمع الليبرالي أن يركز على ما نستطيع أن نقدمه للمهاجرين، بل على ما يستطيع المهاجرون أن يقدموه لنا. إن هدف الانفتاح الذي تطرحه مسألة الهجرة ضمناً، يستحق أن نحاول الحفاظ عليه وحمايته، وبصورة خاصة إذا ما كانت المطالب والوعود المترتبة على هذا الهدف تنطبق عبر الحدود.

أستاذ العلوم السياسية بكلية بوسطن
«بروجيكت سنديكيت» بالتعاون مع «الجريدة»

الجريدة aljarida
www.aljarida.com
يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر
منطقة الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 2257036 - 2257037 - 2257038
فاكس: 2257035
خدمة العملاء والاشتراكات: 828111
فاكس خدمة العملاء: 2252540
ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
الاعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 2495104/5/6/7
فاكس: 2495107
التوزيع والاشتراكات:
شركة المنى للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع
تلفون: 838281 داخلي: 201 فاكس: 4839487